مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.685
28 June 1994

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والثمانين
بعد الستمائة لمؤتمر نزع السلاح

المعقودة في مقر الأمم التحدة، جنيف
يوم الخميس ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حمدي د. م. بوروتودينينغرات (اندونيسيا)

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة الخامسة والثمانين بعد الستمائة لمؤتمر نزع السلاح.

وقبل أن أتناول قائمة المتحدثين أرحب ترحيبا حارا بممثل هولندا الجديد السفير جاب راماكر الذي يأتي الينا لأول مرة اليوم. ولكن السفير راماكر ليس جديدا على المؤتمر لأنه كان عضوا في وفد بلده الى المؤتمر منذ سنوات. وأنا أتحدث نيابة عن الجميع حين أقول اننا نتطلع الى مساهماته في جهودنا المشتركة وحين أقول له انه يستطيع أن يعتمد على كامل التعاون من جانبنا.

أمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلا المغرب ونيجيريا.

السيد بن هيمه: (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) السيد الرئيس، ان التزام اندونيسيا بالعمل في عدة أجهزة من أجهزة نزع السلاح يقوي اعتقاد وفدي بأن قيادتكم للمؤتمر ستكون عاملا اضافيا في نجاح عمله هذا العام. كما أن اسلافكم في الرئاسة، السفراء ايريرا من فرنسا وهوفمان من ألمانيا وبويتا من هنغاريا وشاندرا من الهند يستحقون الثناء لمساهماتهم القيمة في انطلاق دينامية المؤتمر والتوجهات الجديدة التي أصبحت تميزه.

السيد الرئيس، تنتهي مدة عملي في جنيف الآن بعد تسع سنوات وأود أن أدلي ببعض الأفكار الشخصية الموجزة.

في منتصف الثمانينات كنت وزملائي في ذلك الوقت نشترك في الشعور بخيبة الأمل والاحباط ازاء ضعف المؤتمر ودوره الهامشي الذي انتهى، بسبب نقص الارادة السياسية، الى مناقشات عقيمة رغم البحث المضني عن طرق التوصل الى الحلول التوفيقية الضرورية. وكانت روح جنيف التي نشأت من لقاء القمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ علامة على بدء عهد جديد تميز، لحسن الحظ، بتحريك أعمال المؤتمر الى جانب المفاوضات الثنائية في أولويات نزع السلاح الكبرى.

وأتيحت لي مع زملائي في ذلك الوقت فرصة رؤية الحوار يحل بالتدريج محل المواجهة ورؤية الحذر يخلي مكانه للتعاون بعد عملية طويلة المدى. ومنذ ذلك الحين سجل المؤتمر، باعتماده اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الدليل على أنه لا يزال أنسب محفل للتفاوض على اتفاقات أخرى. وهو يؤدي عملا رائعا منذ سنة أي التفاوض على معاهدة حظر التجارب النووية ومن المؤكد أن هناك خلافات عميقة لاتزال قائمة بسبب الاهتمامات المشروعة لدى كل واحد. وفي هذا الصدد لا يفوتني أن أنوه بكل الرجال والنساء الذين أبدوا التزاما قاطعاً، وقدموا فكرا ثريا وكريما فمهدوا الطريق بذلك الى التطور الأخير في المؤتمر الذي نهنئ أنفسنا به.

ان كل واحد يجب أن يكون في حالة تعبئة اليوم اذا أريد للمؤتمر أن يؤدي رسالته وأن يفعل ما ينتظره منه المجتمع الدولي. وفي رأيي أن المؤتمر لديه الوسائل والارادة، وأنه سيصل الى الغاية لأن نجاحه جزء من مصيره، أي مصير كل كائن حي.

وأخيرا لا أريد أن أختم كلمتي القصيرة ياسيدي الرئيس دون أن أعبر عن الشكر للأمين العام السيد فلاديمير بتروفسكي وللأمين المساعد السيد عبد القادر بن اسماعيل ولمجموع موظفي الأمانة وهيئة المترجمين الفوريين لما قدمه كل منهم من مساهمة كفؤة في أعمالنا. كما أن وفدي يعرب عن تأييده للمنظمات غير الحكومية التي تجاهد في سبيل نزع السلاح. وأتمنى لجميع زملائي التوفيق وأعرب لهم عن شكري على شعورهم الصادق.

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) أشكر الممثل الموقر من المغرب على بيانه وعلى كلماته الرقيقة نحو الرئاسة.

لقد تحدث السفير بن هيمه الى المؤتمر لآخر مرة. وهو اذ يتركنا فاننا لا نخسر زميلا موقرا وعميد السفراء لدى المؤتمر فحسب بل نخسر دبلوماسيا محنكا سنظل نذكر مع التقدير مساهماته القيمة في مؤتمر نزع السلاح. وانني أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للسفير بن هيمه كل التوفيق في مناصبه الجديدة المهمة وأعرب له عن أطيب تمنياتي بمستقبل سعيد له ولعائلته الكريمة.

السيد فازيهون: (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس أبدأ حديثي بالانضمام الى الاعراب عن المشاعر التي أبديت بمناسبة مغادرة سفير المغرب. ونحن نرجو له التوفيق في أعماله الجديدة.

انه لشرف لي أن أخاطب هذا الجهاز العظيم للتفاوض متعدد الأطراف في نزع السلاح، وهو الجهاز الوحيد من نوعه في المنظومة الدولية.

لقد ساهم أسلافكم في الرئاسة مساهمة بارزة في عمل هذا الجهاز. ونحن نشكرهم على قيادتهم البارعة. ونقدم الشكر أيضا لكم ولبقية رؤساء اللجان المخصصة على قيادتهم مؤتمر نزع السلاح وسط لحظات عصيبة وقضايا صعبة.

لقد تأثر تصورنا للأمن بالتغيرات التي حدثت في الأنظمة في نصف العقد الأخير. فقد انتهت عقلية الحصار وانقسام العالم الى معسكرين متحاربين عقائديا. وتظهر الآن بدلا من ذلك دول جديدة وهياكل جديدة وأنظمة حكم ساهمت في تخفيف التوترات على المستوى العالمي. بيد أنه لاتزال هناك مشاكل كبيرة موروثة من الماضي. وهناك أيضا مشاكل جديدة - ترجع في جزء منها الى تغير الأنظمة وهي تثير تهديدات لأمن الدول والبشرية. ولكن تغيرات السنوات القليلة الماضية أتاحت لنا في عمومها فرصة جديدة لاقامة عالم يتمتع بالأمن والسلم.

لقد كان مؤتمر نزع السلاح في أشكاله السابقة وفي شكله الحالي أبرز محفل للمفاوضات العالمية في نزع السلاح. ومع انتهاء الحرب الباردة لا بد أن يتمكن المؤتمر من أداء دوره كمحفل عالمي للمفاوضات متعددة الأطراف في جميع مسائل نزع السلاح. وان تفاؤلنا بأن يؤدي المؤتمر وظيفته بطريقة فعالة يستند الى النجاح في ابرام اتفاقية الاسلحة الكيميائية. ونجاحنا في التفاوض على اتفاقية الأسلحة

الكيميائية يجب أن نكرره بحماس في قضايا أخرى لها أولوية مثل حظر التجارب النووية، ووقف انتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية. ولا يقل عن ذلك في الأهمية مسألة توسيع عضوية المؤتمر التي طال عليها الزمن والواقع أن مقبولية قراراتنا في هذه القضايا المهمة تعتمد على مدى تمثيل عضوية المؤتمر للتغيرات التي جاءت بعد انتهاء الحرب الباردة. وينبغي توسيع المؤتمر في الوقت المناسب قبل انتهاء المفاوضات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد كانت نيجيريا دائما من كبار المتحمسين لمعاهدة الحظر الشامل. بدأت دعوتنا الى حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية فور حصولنا على الاستقلال. ولكن موقفنا، الذي كانت تشاركنا فيه أغلبية الدول، كان موضع اهمال. ولكن بعد مئات من التجارب وكثير حالات الانتشار بدأ المجتمع الدولي يواجه قضية حظر التجارب النووية في جميع البيئات مواجهة جدية. ونحن نلاحظ التقدم الذي تحقق في المناقشة الواسعة في جميع جوانب الحظر الشامل للتجارب. ولكن الطريق لايزال طويلا ونحن نطالب بتعجيل المفاوضات حتى يمكن الانتهاء من المعاهدة مبكرا، والأفضل أن يكون ذلك في هذه السنة.

ان اتفاقات نزع السلاح تأتي نتيجة لمفاوضات معقدة بين الدول الأطراف في هذه الاتفاقات. والذي يحرك الاتفاق ويعجل بابرامه هو الارادة السياسية. فاذا افتقدت الارادة السياسية لن يكون هناك اتفاق. بالاضافة الى ذلك انه لا يوجد قطعا ما يسمى ب "اتفاق جيد" لأن "جودة" اتفاق ما لا تتحدد بمحتويات اتفاق واحد. فهناك عوامل أخرى مثل تدابير بناء الثقة التي ينفذها طرفا الاتفاق، وهناك قضايا أخرى تؤثر في الاتفاق، كما أن توازن الالتزامات والمسؤوليات، وخصوصا الواقعة على القوى العسكرية الرئيسية مهم في وصف اتفاق لنزع السلاح بأنه جيد أو غير جيد وبأنه في حقيقته اتفاق لمنع الانتشار أو لنزع السلاح. وينبغي لمعاهدة الحظر الشامل أن تستوفي جميع هذه المعايير حتى توصف بأنها اتفاق جيد. ولا يمكن تحديد قوتها بمدى تقدم نظام التحقق فيها ومدى شموله فقط.

ويتبين من عنوان المعاهدة الشاملة لحظر التجارب انها يجب أن تحظر أي انفجار لتجربة الأسلحة النوية في أي مكان وفي أي زمان وفي أي بيئة. أي ان الحظر ينبغي أن يكون شاملا لجميع الأزمنة والأمكنة دون استثناء. ولضمان الشفافية ورعاية الثقة يجب الاعلان عن جميع المواقع الموجودة لاجراء التجارب النووية، والتحقق منها واغلاقها.

وتؤيد نيجيريا نظاما للتحقق يستطيع أن يكتشف مصدر أي انفجار نووي وأن يتعرف عليه ويحدد موقعه. ويجب أيضا ان يحقق هذا النظام فاعلية التكاليف. ونحن نتوقع أن يكون نظام رصد الاهتزازات العالمي هو العمود الفقري في نظام التحقق. وأما التقنيات غير الاهتزازية مثل رصد النويدات المشعة والأساليب المائية الصوتية، مما يكون قد ثبت فاعليته، فيجب نشرها لاستكمال الرصد الاهتزازي العالمي. ونحن لا نرى في الوقت الحاضر ضرورة لنشر جميع تقنيات التحقق المتاحة. وعلى كل حال يجب أن يكون هناك نص في المعاهدة يضمن لأنظمة التحقق أن تساير التطورات التقنية. ويجب أن تضمن المعاهدة أيضا أحكاما عن عمليات التفتيش في الموقع. فالتفتيش في الموقع مهم لازالة الشكوك في انتهاك المعاهدة وبوصفه طريقا لتعزيز الثقة في المعاهدة.

وأما عن التنظيم فان نيجيريا تفضل أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الوكالة التي ترصد تطبيق معاهدة الحظر الشامل ولكن موقفنا مرن ونحن مستعدون للنظر في انشاء منظمة منفصلة للحظر الشامل. وينبغي أن تكون هذه المنظمة صغيرة قليلة الكثافة من الناحيتين البيروقراطية والتكنوقراطية، ولكن فعالة بما فيه الكفاية لجمع بيانات التحقق وتحليلها وتبادلها. ويجب أن يكون هذا الجهاز مسؤولا أمام مؤتمر الدول الأطراف.

وفيما يتعلق بالنفاذ ينبغي أن تسعى معاهدة الحظر الشامل الى تحقيق انضمام عالمي ولكن لا ينبغي أن تكون المعاهدة رهينة في يد أي دولة. وعلى ذلك فنحن نؤيد الرأي القائل بأن يبدأ نفاذ المعاهدة متى أودعت مجموعة معقولة وتمثيلية من الدول صكوك التصديق.

وأكبر ضمان أمن ضد استخدام الأسلحة النووية هو القضاء عليها. فحيازة الأسلحة النووية يولد الخوف، وقد رأينا في حالة جنوب افريقيا أن من الممكن التخلي عن الأسلحة النووية. فالحياة ستصبح عادية بعد ذلك. وهذا هو هدف كثير من الدول وأغلبية الجنس البشري. والى أن يتم القضاء على الأسلحة النووية يكون من المناسب تقديم ضمانات أمن لتلك الدول التي انضمت بأمانة الى الالتزامات الدولية بعدم الانتشار.

ومنذ ان بدأ العصر النووي لم تكن هناك فترة أفضل من هذه لتتفاوض الدول الحائزة لأسلحة نووية على اتفاق ملزم قانونا يلزمها بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها. وتوجد عناصر مثل هذه المعاهدة في الوثيقة CD\768 التي قدمتها نيجيريا في تموز/يوليه ١٩٨٧. وقد نظمت اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية تحت رئاسة السفير غليوم من بلجيكا مناقشات في هذه المسألة. ومن رأينا تخويل هذه اللجنة ولاية للتفاوض على اتفاقية خاصة بضمانات الأمن السلبية.

وقد كانت قضية وقف انتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة موضع مناقشة نشيطة في المؤتمر منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ونحن نثني على السفير شانون من كندا للمشاورات التي أجراها في هذه القضية. ونظرا لكثرة قضايا نزع السلاح النووي الأخرى في جدول أعمالنا في الجزء المتبقي من ١٩٩٤ والنصف الأول من ١٩٩٥ فعلينا أن نصل الى اتفاق سريع على انشاء لجنة مخصصة لها ولاية تفاوضية من أجل وقف انتاج المواد الانشطارية. ونحن نعلم بالطبع مختلف المواقف في مسألة الولاية التي ينبغي أن توكل الى هذه اللجنة، خصوصا فيما يتعلق بالمخزونات في ترسانات الدول. والفرصة سانحة لمناقشة قضية المخزونات أثناء مناقشة نظام التحقق من وقف الانتاج. ومن رأينا أن قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ لام، الذي أعتمد بدون تصويت، واسع بما فيه الكفاية لمراعاة اهتمامات الدول الكثيرة المعنية بالمخزونات. كذلك يجب أن يكون القرار هو أساس ولاية اللجنة المخصصة.

ونظرا لأهمية هذه القضية فان اتفاقية وقف انتاج المواد الانشطارية يجب التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح، ويجب أن تكون شفافة ويمكن التحقق منها دوليا وبطريقة فعالة. ويجب أن تتضمن

هذه الاتفاقية نصا لتحديد عدد المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية لصنع الأسلحة وطرقا لجعلها غير مفيدة في انتاج القنابل النووية.

ومن مجالات نزع التسلح التي يبدو أن الجمود لا يزال قائما فيها مجال الفضاء الخارجي. فلم يتحقق تقدم كبير في بند جدول الأعمال المعنون "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي". فرغم الجهود الكبيرة التي بذلها السفير بيريز نوفووا من كوبا ظل مؤتمر نزع السلاح محصورا في مناقشة تدابير بناء الثقة، وهي رغم ضرورتها لا يمكن ولا ينبغي أن تكون هدف منع تحويل الفضاء الخارجي الى منطقة عسكرية. ولا ينبغي كذلك تركيز الاهتمام على قضايا التعريف التي تصرف الانتباه عن التركيز الأساسي وهو الحاجة الملحة الى اتفاق لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ونحن طبعا ندرك أنه توجد منذ ١٩٦٧ معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ومعاهدة ١٩٧٥ لتسجيل الأجسام التي تطلق في الفضاء الخارجي. وهذه المعاهدة تحظر في مادتها الرابعة وضع "أسلحة نوويه أو أي أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل" في مجال حول الأرض. ولكن ذلك لم يمنع بعض القوى الفضائية من ارسال متفجرات حربية الى الفضاء وكانت هناك الى فترة قريبة خطة محكمة لتسليح الفضاء. ومن المؤكد أن الضرورة تدعو الى معاهدة جديدة صالحة للتطبيق عالميا توقف وتمنع زحف تسليح الفضاء. فالفضاء ميراث مشترك للبشرية ولا ينبغي اساءة استخدامه لتعزيز القوة العسكرية الوطنية لغير مصلحة الانسانية.

وأما عن الشفافية في التسلح فان نيجيريا ليست من كبار مستوردي الأسلحة. والنسبة التي ننفقها على التسلح من اجمالي الناتج المحلي نسبة ضئيلة. والواقع أن انفاقنا على التسلح لا يكاد يذكر عند المقارنة بيننا وبين دول مماثلة لنا في الحجم. فهذه النسبة لا تجاوز ٠,٩ في المائة من اجمالي الناتج المحلي.

وقد أيدت نيجيريا القرار ٣٦/٤٦ لام بشأن الشفافية في التسلح اعتقادا منها بأنه يمكن أن يكون تدبيرا لبناء الثقة، وخصوصا في مناطق التوتر والنزاع. ونحن ننوي أن نقدم الى السجل الذي أنشأه القرار ٣٦/٤٦ لام قاعدة بياناتنا التي دمرتها النيران، وذلك بعد اعادة تكوينها.

وكلنا يعلم أن مؤتمر نزع السلاح لم يحقق تقدما كبيرا في معالجة "الجوانب المترابطة في تكدس الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار، بما في ذلك الحيازات العسكرية والمشتريات من الانتاج الوطني، وذلك بأسرع ما يمكن". والواقع أن المؤتمر يتعثر بسبب صعوبات التعريف. فاذا طرحنا هذا جانبا يتبين أن المعارضة القوية لادراج أسلحة الدمار الشامل في سجل الأسلحة التقليدية تعطي الانطباع بأن السجل موجه ضد مستوردي الأسلحة في حين أن القوة العسكرية الرئيسية تستطيع أن تحجب عن الفحص الدولي أنوع وأعداد أسلحة الدمار الشامل الموجودة في ترساناتها. ولا يمكن بناء الثقة على مثل هذا الترتيب غير المتناسق. فالواقع أن انعدام الشفافية الكاملة في جميع فئات الأسلحة ليس من شأنه الا اشعال نيران الشك. وينبغي تطوير السجل بطريقة منصفة ومتوازنة وعادلة.

وبالاشارة الى توسيع مؤتمر نزع السلاح، من حيث الحجم والعضوية ، مازال المؤتمر لا يعكس تغيرات ما بعد الحرب الباردة. ونحن نعرف السبب في توقف قبول أعضاء جدد. وقد استطاع السفير بول أوساليفان بقدرته المعهودة أن يقدم لنا قائمة مقبولة بصفة عامة لجميع الأعضاء تقريبا. وحاول السفير لامبريا من البرازيل بصفته صديقا للرئيس أن يكسر هذا الجمود. وتود نيجيريا أن تضم صوتها الى أصوات تلك الوفود التي طالبت بحل سريع ومبكر لمأزق التوسع. ولا شك أن شرعية مؤتمر نزع السلاح ستتعرض للتساؤل اذا أخفق في فتح عضويته للدول التي تستحقها. وعلى ذلك فاننا نطالب بالمرونة حتى يمكن التوصل الى حل سريع لهذا المأزق.

ان جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يبدو طويلا ويتكرر في كل سنة. وهذا يعكس أهمية كثير من القضايا المطروحة أمام المؤتمر وطبيعتها المعقدة. وليس هناك حل سهل لقضايا الأمن وهي قضايا تواجه الدول الى الأبد. ولذلك فمن المفهوم أن يكون هناك اهتمام بأمور مثل القضايا النووية بجميع جوانبها وبأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ونود أن نقول انه مع انتهاء الحرب الباردة أصبحت أولويات نزع السلاح التي جاءت في الوثقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح أكثر أهمية من ذي قبل. وينبغي أن نراعي ذلك عند استعراض جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونيجيريا مستعدة للتعاون مع السفير نوربرغ من السويد في استعراض جدول الأعمال.

ان أمامنا ست سنوات قبل انتهاء قرن تميز بالحركة والاضطراب، قرن طور فيه الجنس البشري التقنية التي تطيل العمر، وهو أيضا قرن سخر فيه الجنس البشري التكنولوجيا لإبادة الحياة والمدنية. وفي هذا القرن شن الانسان حربين عالميتين لهما نتائج بعيدة المدى. ولم نبدأ الا أخيرا في أن نخطو الخطوات التي تبعدنا عن الهاوية النووية. ويستطيع مؤتمر نزع السلاح، بفضل العمل الجاد والواعي في المسائل النووية، أن يعجل بعودة الجنس البشري الى حكم العقل. وينبغي أن ندخل القرن الحادي والعشرون ونحن آمنون من الحرب النووية معززين بأمن يستند الى انخفاض مستويات التسلح.

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) أشكر ممثل نيجيريا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة نحوي.

وأعلن أن الجدول الزمني لاجتماعات الأسبوع المقبل لا يزال موضع تشاور وسيوزع بعد الظهر في لجنة ضمانات الأمن السلبية.

بهذا ينتهي عملنا اليوم. ولكن قبل أن أرفع الجلسة أود أن أذكركم أن السفير كمال سيعقد، فور انتهاء هذه الجلسة العامة، مشاورات غير رسمية مفتوحة لتحسين عمل المؤتمر وزيادة فاعليته وسيكون الاجتماع، وفقا لما كان متبعا في الماضي، مفتوحا أمام الدول غير الأعضاء التي تشارك في عمل المؤتمر.

ستعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الخميس ٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ الساعة العاشرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠